

DECLARATION DE LA JOURNEE D'ACTION DES ONG DU 6 OCTOBRE 2015 SUR LE CHANGEMENT
CLIMATIQUE

تصريح للمنظمات غير الحكومية في يوم العمل 6 أكتوبر 2015 حول التغير المناخي

دعوة إلى العمل

إننا نطالب بالتشاور المستمر بين جميع الأطراف وكذلك بعمل جماعي بينها. فينبغي اتخاذ قرارات سياسية قصد إبرام اتفاقات ملزمة للجماعات والأمم وعلى المستوى الدولي، لمعالجة الوضع المدمر حاليا لحياة الملايين من الناس.

ونحن نؤكد على دور التربية الرسمية وغير الرسمية وتشريك المجتمع المدني والأولياء والمتطوعين والخيرين من جهة وكذلك العمل الثقافي والبحوث من جهة أخرى. كما نؤكد على أهمية توفر المعطيات وتوزيعها حسب الجنس والمؤشرات الملموسة لمجابهة احتياجات النساء وعائلاتهن فيما يتعلق بالغذاء والصحة والحصول على مياه الشرب، ونطالب بإدماج النساء في منظومات اتخاذ القرارات السياسية في مجال التغير المناخي.

كما نطالب ببرنامج يضمن مشاركة الجميع دون استثناء: فإن المشاكل العالمية تتطلب حلولاً عالمية ومحلية ومندمجة لتحقيق رفاهنا جميعاً.

وتلعب المنظمات غير الحكومية دوراً أساسياً في جميع التوصيات للعمل وفي تعبئة السكان محلياً، وينبغي تشريكها في جميع البرامج الدولية مستقبلاً وفي السياسات الحكومية.

توصيات

ينبغي أن يعلن المجتمع الدولي أن كوكب الأرض ملك مشترك للبشرية يتم حمايتها بمنظومة قانونية وحوكمة تقومان خاصة على ما يلي:

- التصرف المحكم في الأوساط بالتقنين والحبس والخزن للفحم (الكربون)، مثل المحيطات والغابات والأراضي والعمل على تحقيق الهدف العالمي المشترك المتمثل في الحد من ارتفاع حرارة العالم بزيادة قصوى بدرجتين اثنتين فوق المستويات قبل الصناعية
- توازن مستدام ونشط بين الحفاظ على الطبيعة والتنمية مع إعطاء الأولوية لاحتياجات الشعوب دون الأرباح المالية.

وينبغي أن تركز أو أن تشجع منظمة الأمم المتحدة:

- المشاركة النشيطة لمنظمات المجتمع المدني في جميع المواضيع التي تدخل في مشمولات المنظمة وفي تحديد التوجهات ومتابعة إنجازها
- مبدأ المسؤولية الاجتماعية والحوكمة حسب قواعد المعايير الدولية 26000

- التشاور في تحديد السياسات وفي اتخاذ القرارات من قبل الحكومات والمؤسسات وفي جميع مستويات المجتمع المدني
- المحافظة على المعلومات والمهارات المحلية وحمايتها قانونيا
- قيام كل دولة بالتزاماتها الذاتية المؤسسة على معايير عادلة وموضوعية
- تشريعات وطنية ودولية تضبط الحقوق والمسؤوليات للمواطنين والمنظمات في المساهمة في الإيفاء بالتزامات الدول بسوق إنتاج الطاقة والتزويد بها المنظم بقيم انسانية واجتماعية، لا فقط بالقيم المالية
- التزام الدول الأعضاء المسؤولة حاليا أو تاريخيا عن مستويات مرتفعة من التلوث بسن قوانين وإجراءات لتطبيق مبدأ "المتسبب في التلوث يسدد": فمن يملك ويراقب مصادر التلوث المعروفة يتحتم عليه في الوقت نفسه:
- , تحمل عمليات التنظيف
- , إيقاف العمليات الملوثة بالمرور إلى تكنولوجيا نظيفة ووضعها في متناول كافة ضحايا التلوث
- , دفع تعويضات كاملة لجميع الضحايا دون اعتبار الحدود الوطنية
- , التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى قصد بلوغ الأهداف العالمية المشتركة في السير نحو الشفافية والتربية ومبادرات السوق المحلية
- , مساعدة الدول السائرة نحو النمو على تنمية المشاريع وإنجازها في مجال الطاقة التي تعتمد تقنيات ذات إصدار ضعيف للفحم (الكربون).

- تقوية إجراءات المراجعة والتقارير السنوية حول التقدم في الإيفاء بالتزامات
- آليات لمكافأة النجاحات الفائقة ولمعاقبة الإخلالات
- دائرة قضائية دولية مشمولاتها حماية كوكب الأرض، مفتوحة لجميع الأطراف المعنية وخاصة بتدخلات جماعية

السياسات

ينبغي أن تلتزم الدول في جميع المستويات بما يلي:

- التشجيع، بالتمويلات والمنح، على الإنتاج والتخزين والاستهلاك للطاقات النظيفة على المستوى الصغير جماعيا أو فرديا وبصفة لامركزية، مثال ذلك الطاقة الشمسية والحرارية وبالرياح والكهرومائية وبالبحار والمسكن قليلة الاستهلاك...
- التصور والبرمجة والتحويل للمناطق العمرانية التجارية والسكانية وذلك باستبعاد وسائل النقل الملوثة وبإعطاء الأولوية للطرق المخصصة للمشاة وللمتجولين وللمستعملي الدرجات
- تنمية الاقتصاد الدائري على المستوى المحلي لصناعة مواد الاستهلاك ونقلها وتوزيعها
- تشجيع وتمويل المبادرات المحلية التي ترمي إلى إحداث بيئة مستدامة وصيانتها
- تشجيع الأفراد ومنظمات المجتمع المدني على زراعة حدائق ومصبات النفايات وغيرها من الأراضي قليلة الاستعمال وذلك لإنتاج الغذاء بطرق عضوية
- إلغاء التلغيفات المشطبة واستعمال البلاستيك، واجتناب نقل البضائع على مسافات طويلة
- تشجيع تجارة التفصيل بدون تليف وعن قرب واستهلاك المواد على بعد "صفر كيلومتر" وكذلك نقط البيع التي يقوم فيها الفلاحون ببيع منتوجاتهم الموسمية

- تشجيع طرق الزراعة المستدامة مع اجتناب خاصة الزراعات الأحادية غير المكثفة
- توزيع بصفة مجانية وفي العالم أجمع لآلات تكنولوجية ناجعة، وذلك بدون اعتبار الحواجز التجارية ولا حماية حقوق المخترعين.

التربية الرسمية وغير الرسمية والبحوث والتكيف والتجديد

ينبغي على الدول وعلى منظمات الأمم المتحدة المختصة ما يلي:

- إيجاد برامج للتربية الرسمية وغير الرسمية وكذلك حملات إعلامية حول ما يلي:
 - ، اتساع التنوع البيولوجي ودوره الأساسي في الحفاظ على الحياة البشرية والصحة
 - ، التغير المناخي وأسبابه ونتائجه والإجراءات العكسية اللازمة
 - ، انخفاض الاستهلاك
 - ، تعميم دورات التعهد بتعليم التنمية المستدامة
- تطوير الدراسات والاحترام والتنمية والتكيف مع الظروف الراهنة والتحسين والتقسيم وحماية الزراعات وطرق الحياة التقليدية، وخاصة ما يهم الأقليات التي تعيش في توازن مع الطبيعة
- الإدماج، في كل المستويات وكل مراحل التعليم، للدراسة وتوحي الممارسات الطيبة المحلية من قبل التلاميذ والطلبة أنفسهم
- تنفيذ أمثلة جديدة ومقاييس اقتصادية تتضمن بعد المسؤولية الاجتماعية للحكومات والمؤسسات (التكاليف- النجاعة- المخاطر)
- تشريك المؤسسات التربوية والبحوث والتجارب والوسائط والمؤسسات، في حث الأفراد والأسر وبصفة عامة المجتمع والمنظمات على العمل عن طريق المرافعات واستنكار السياسات الحكومية والإعلام
- تكيف الطرق التقليدية للبناء، والتجديد قصد الحد من استهلاك الطاقة.

الأمضاءات

لجنة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو
والمنظمات غير الحكومية ذات الشراكة الرسمية مع اليونسكو

Signataires :

Comité de liaison ONG-UNESCO

Et les ONG en partenariat officiel avec l'UNESCO: [LISTE COMPLETE ICI](#)